JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

أزمــة قــانــون الإصلاح القضـائي في إسرائيل عام 2023 والمواقـف الإسرائـيلية والأمـريكية منـه

DOI: https://doi.org/ 10.52834/jmr.v21i41.282

م. د جاسم محمد شغيت

وزارة التربية_ مديرية تربية ميسان

jasimmohammedshghait@gmail.com

https://orcid.org/0009-0000-9372-2990

استلام البحث : 2025/3/1

التعديل الأول: 2025/4/15

القبول للنشر 2025/5/5

الملخص:

قدم وزير العدل ياريف ليفين في حكومة بنيامين نتنياهو السادسة مشروع قانون اساس للكنيست يخول الاخير إلغاء أي قرار قضائي من المحكمة العليا، الامر الذي اثار ردود افعال وانقسامات على المستويين الشعبي والرسمي في (إسرائيل) كادت ان تؤدي الى حرب اهلية، وانعكس ايضا على علاقات (إسرائيل) مع الولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت اقرار هذا القانون، مما اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي الى تعليق العمل بذلك القانون. ولأهمية هذا الحدث تم اختياره موضوعاً للبحث.

الكلمات المفتاحية: إسرائيل، الاصلاح القضائي، أمريكا .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

The Crisis of the Judicial Reform Law in Israel in 2023

And the Israeli and American Positions on It

Jassim Mohammad Shighait Al-Kaaby

Ministry of Education _ Directorate of Education Misan

jasimmohammedshghait@gmail.com

https://orcid.org/0009-0000-9372-2990

Receive: 1/3/2025

First revision: 15/4/2025

Accepted: 5/5/2025

Abstract :

Justice Minister Yariv Levin, in Benjamin Netanyahu's sixth government, submitted a Basic Law to the Knesset that would allow the Knesset to overturn any judicial decision by the Supreme Court. The move sparked public and official reactions and divisions in Israel, nearly leading to a civil war. The law also impacted Israel's relations with the United States, which refused to pass the law. This forced the Israeli Prime Minister to suspend the law. Given the importance of this event, it was chosen as a topic for research.

Keywords: Israel, judicial reform, America .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

المقدمة :

على الرغم من اهمية وجود الدستور الذي يعد اعلى قانون يقوم على تحديد القواعد الأساسية لشكل الدولة، ونظام حكمها، الا ان (إسرائيل) ومنذ الاعلان عن تأسيسها عام 1948 لم يكن لها دستور، بل كانت تنظم امورها من خلال مجموعة من المبادئ الأساسية التي يقرها الكنيست. التي نظمت عمل السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية.

أعلن وزير العدل ياريف ليفين في حكومة نتنياهو السادسة عن تقديمة مشروع قانون اساس للكنيست يخول الاخير إلغاء أي قرار قضائي من المحكمة العليا، الامر الذي اثار ردود افعال على المستويين الشعبي والرسمي في (إسرائيل) وخارجها، مما اضطر رئيس الوزراء الى تعليق العمل بذلك القانون.

تمحورت مشكلة البحث حول أزمة قانون الإصلاح القضائي في(إسرائيل) عام 2023 وتأثيرها على المستويين الداخلي الإسرائيلي وعلى العلاقة مع الولايات المتحدة.

تكمن اهمية البحث في محاولة فهم أزمة قانون الاصلاح القضائي وتأثيرها على النظام القضائي والسياسي في (إسرائيل)، ودراسة المواقف الإسرائيلية والامريكية منه، ولأهمية هذا الحدث تم اختياره موضوعاً للبحث .

تم تحديد خطة البحث في ثلاثة مباحث، بينت في المبحث الاول : الخلفية التاريخية لإصدار القوانين في (إسرائيل)، وجاء المبحث الثاني بعنوان قانون الاصلاح القضائي 2023: ودرس فيه اهم ما تضمنه القانون، اما المبحث الثالث فتناول المواقف الاسرائيلية والامريكية تجاه القانون من خلال بيان المواقف الرسمية والشعبية في (إسرائيل) ، والموقف الأمريكي من القانون، وخاتمة بينت اهم النتائج والاستنتاجات التي توصل اليها الباحث.

المبحث الاول : الخلفية التاريخية لإصدار القوانين في (إسرائيل)

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

أقرت الجمعية التأسيسية الإسرائيلية في 16 شباط 1949 قانون الانتقال أو ما عرف بـ (الدستور الصغير)، الذي ضمّ 15 مادةً ، منها ما تعلق بالهيأة التشريعية في (إسرائيل) التي تألفت من مجلس برلماني واحد يدعى الكنيست [1].

واجه الكنيست الإسرائيلي مشكلة عدم وجود دستور (للدولة)، فبعد الإعلان عن قيام (دولة إسرائيل) عام 1948شكّلت لجنة قانونية مهمتها تجميع و دراسة الدساتير العالمية، وإعداد مسودة دستور تقدم إلى الجمعية التأسيسية للنظر فيها وقدمت اللجنة تقريرها إلى الكنيست الأول وتضمن ثلاثة اقتراحات هي [2] :

1_ وضع دستور كامل ومن دون انتظار .

2_ تأجيل الموضوع إلى مدة لاحقة وذلك باعتبار أنَّ الظروف غير مناسبة لوضع الدستور .

3_ البدء في التوجه إلى وضع مجموعة من القوانين على أن يمثل كل قانون فصلاً مستقلاً، بحيث تتكامل هذه الفصول ويتم وضعها في صورة نهائية ليتكون من مجموعها ما سوف يحمل اسم دستور (إسرائيل) .

بعد إجراء التصويت على المقترحات لم يحصل أي منها على الأغلبية لإقراره؛ وذلك لمعارضة اغلبية النواب لها؛ بسبب الخلافات على قضايا مثل الدين، والقومية، والحدود. وفي 13 حزيران 1950 تقدمت الجبهة الدينية الموحدة باقتراح للكنيست بجعل تحديد أسس السلطة وتوزيع الاختصاصات وحقوق المواطنين، يتم فقط بقوانين عضوية. تم الاتفاق على أن يكون الدستور مبنياً على فصول منفردة يصبح كل منها قانون أساس بحد ذاته [3] .

استمرت (إسرائيل) بدون دستور متكامل معتمدة على وثيقة "إعلان الاستقلال" والتي عدت وثيقة ذات أهمية مبدئية قانونية، وعلى "قوانين أساس" تنظم عمل السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقوانين أساس أخرى تنص على ما يسمى "مبادئ دستورية". لكن هذه القوانين ليست محصنة؛ إذ يسهل تغييرها أو تعديلها أو إلغاؤها من خلال سنّ قوانين بأغلبية 61 صوتًا من أصل 120 في الكنيست[4].

صدرت عدة قوانين أساس والتي اصبحت السند القانوني والسياسي (لإسرائيل) ومن هذه القوانين: قانون أساس الكنيست الصادر عام 1958 والذي حدد طريقة انتخاب أعضاءه و صلاحياته وعمل لجانه. و قانون أساس الحكومة عام 1968 حدد هذا القانون صلاحيات الحكومة وطريقة عملها. و قانون أساس القضاء عام 1984 حدد صلاحيات القضاء وعملة. وتعززت تلك القوانين عام 1992، عندما سن قانوني أساس " حقوق الانسان" وحدد هذا القانون حقوق الانسان الاساسية في (إسرائيل)، وعلى إثر احتجاجات اليمين المتطرف المتكررة على عملية اتخاذ القرارات في لجنة اختيار القضاة، سنَّ الكنيست في عام 2008، قانونًا بمبادرة من

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

وزير القضاء آنذاك جدعون ساعر(Gideon Sa'ar)، جرى وفقًا له تعديل عملية اتخاذ القرارات في لجنة اختيار القضاة من الأغلبية البسيطة إلى أغلبية سبعة من تسعة أعضاء في اللجنة[5] .

في عام 2011 عرض عضو الكنيست آفي ديختر (Avi Dichter) مشروع قانون اعتبار (إسرائيل) دولةً قوميَّةً لليهود للمرَّة الأولى وعرف بقانون "إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي"، وصادقت اللجنة الوزارية للتشريع عليه عام 2017، وأُحيل للقراءة التمهيدية في الكنيست قبل المُصادقة النهائية، استمر الجدل السياسي والدستوري حول هذا القانون حتى اقراره بموافقه 62 نائبًا إسرائيليًّا على القانون، يذكر إنَّ العديد من بنوده هي المبادئ ذاتها التي جاءت في وثيقة اعلان قيام (دولة إسرائيل)، ومنذ الاعلان عن تأسيس (إسرائيل) وحتى عام 2018 تم اصدار 14 قانوناً اساسياً. [6] .

المبحث الثاني: قانون الاصلاح القضائي 2023

نصت المادة (4) من قانون" أساس القضاء" الصادر عام 1984على استقلال القضاء وعدم خضوعه لأي سلطة إلا سلطة القانون، إما اختيار القضاة فيتم بواسطة لجنة تتكون من تسعة أعضاء هم: رئيس المحكمة العليا إضافة الى قاضيين من المحكمة العليا، ثم وزيران؛ أحدهما وزير العدل، وعضوا كنيست؛ أحدهما من الائتلاف الحكومي والآخر من المعارضة، ثم ممثلين عن نقابة المحامين، ويراس هذه اللجنة وزير العدل [7] .

بعد الاعلان عن حصول معسكر اليمين بقيادة بنيامين نتانياهو(Benjamin Netanyahu)[8] على 64 مقعدًا في انتخابات الكنيست التي جرت في تشرين الثاني 2022، شكل نتنياهو حكومته السادسة أواخر كانون الأول 2022. بدء نتنياهو وحلفاؤه تعزيز سيطرة الحكومة وجعل لجنة اختيار القضاء بيد الائتلاف الحكومي ومنحة القدرة على التحكم بالقرار في اللجنة ، مما يمنح الحكومة الأغلبية والسعي لحصول الائتلاف الحاكم نفوذ أكبر في تعيين القضاة، من خلال مشروع قانون اساس للكنيست قدمة وزير القضاء ياريف ليفين(Yariv Levin) في4 كانون الثاني 2023 واعلنوا أنه ضروري من اجل السعي لاستعادة التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتقديم سن التقاعد للتخلص من بعض القضاة كبار السن ، واجراء اصلاحات قضائية في جهاز القضاء، والعمل من أجل سن قانون أساس لذلك الهدف في الكنيست من جانب أخر يرى البعض ان السعي لإقرار هذا القانون هو احد محاولات نتنياهو الرامية الى إضعاف القضاء خلال محاكمته بتهم الفساد [9].

تم صياغة مقترح القانون اعلاه على النحو الاتي[10] :

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

تغيير تركيبة لجنة اختيار القضاة، لتتكون اللجنة من 11 عضواً: ثلاثة منهم وزراء، بما فيهم وزير العدل الذي يرأس اللجنة، وثلاثة أعضاء كنيست من الائتلاف الحكومي، وعضوان كنيست من المعارضة، ورئيس المحكمة العليا، وقاضيان آخران من المحكمة العليا ينتخبهما قضاة المحكمة العليا . وحُدد النصاب القانوني لاجتماعات هذه اللجنة بحضور ستة من أعضائها، وتتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية البسيطة من بين أعضائها الذين يشاركون في التصويت. وتعمل على تعيين قضاة المحكمة العليا وفق الطريقة التالية: تعين اللجنة، في مدة كل كنيست جديد منتخب، القاضيين الأولين بالأغلبية البسيطة، أما القاضي الثالث فتعينه اللجنة بأغلبية أعضائها بشرط أن يكون بينهم عضو واحد من المعارضة، أما القاضي الرابع فتعينه اللجنة وفق قرار الأغلبية شرط أن يكون من ضمنهم عضو واحد من المعارضة وقاضٍ، وتعين هذه اللجنة رئيس المحكمة العليا ونائبه بأغلبية أعضائها وليس وفق مبدأ الأقدمية كما هو متبع. ولهذه اللجنة كامل الصلاحية في تعيين القاضي الذي تراه مناسباً رئيساً للمحكمة بغض النظر عن مدة خدمته في المحكمة، وهذا يعني إخضاع الهيئة العليا في السلطة القضائية، وهي المحكمة العليا والقضاة عموماً للسلطة التنفيذية.

إلغاء الرقابة القضائية للمحكمة العليا على قوانين الأساس التي يسنها الائتلاف الحكومي في الكنيست.

تقليص سلطة المحكمة العليا على عملية سن القوانين العادية في الكنيست، إذ جاء في نص القانون المقترح أنه لا يحق للمحكمة العليا إلغاء مثل هذه القوانين إلا بأغلبية 80 في المئة من مجموع قضاتها.

سن قانون "التغلب" الذي يمكن الكنيست من إعادة سن أي قانون تلغيه المحكمة العليا، إلا إذا اتخذت المحكمة العليا قرار إلغاء القانون بإجماع كامل أعضائها.

إلغاء مبدأ "حجة المعقولية" الذي اعتمدته المحكمة العليا في العقود الأخيرة ضد قرارات الحكومة ونشاطاتها وأذرعها المختلفة التي تمس بالحقوق على نحو "غير معقول".

إلغاء صلاحيات المستشارين القضائيين للوزارات واعتبار استشاراتهم التي يقدمونها غير ملزمة للوزرات. ويمنح القانون المقترح أيضاً الوزراء صلاحية تعيين المستشارين القضائيين في وزاراتهم.

مما تقدم يتضح لنا ان مقترح هذا القانون سيمنح الحكومة أغلبية واضحة في لجنة تعيين القضاة، ويمكن الائتلاف الحكومي من سن أي قانون أساس دون أن يكون للمحكمة العليا حق التدخل، وسيمكّن إلغاء معيار "المعقولية" الحكومةَ وأذرعَها المختلفة من انتهاك حقوق الإنسان وإصدار قرارات تعسفية من دون وجود رقابة تكبحها أو تمنعها من القيام بذلك، الأمر الذي يمكنهم من تعيين مستشارين قضائيين لوزاراتهم من الموالين لهم،

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

ما يعني أن مشورتهم القضائية قد تستخدم لتبرير أعمال الوزارات وقراراتها، وليس لكبحها عن اتخاذ قرارات منافية للقانون.

المبحث الثالث : المواقف الإسرائيلية والامريكية تجاه القانون

اثار اعلان وزير العدل خطته لإجراء تغيير جذري في الجهاز القضائي، وتأكيد نتنياهو على العمل على تنفيذ الاصلاحات القضائية، ردود افعال ومواقف على المستويين الرسمي والشعبي داخل (إسرائيل)، و خارجها. ومن اجل الاطلاع على تلك المواقف سنتطرق لها كلا على حدا

1_ المواقف الإسرائيلية:

اعلن نتنياهو على أنه ماض في تنفيذ خطته في "اصلاح القضاء" وقال إنه حصل على تفويض من الجمهور لإجراء هذه التغييرات ولابد من تطبيقها " تحدثنا عن هذا قبل الانتخابات وحصلنا على تفويض واضح من الجمهور" [11] .

منذ بدء طرح التشريع للنقاش في الكنيست، خرج عشرات الالاف من المتظاهرين في تل ابيب والقدس وحيفا ومدن إسرائيلية أخرى في تظاهرات أسبوعية كبرى، وحملوا لافتات وشعارات رفضا للتدخل الحكومي وعدوه مساً بالديمقراطية وانقلاباً عليها، ووفقاً لتقديرات الشرطة الاسرائيلية فان نحو(80) الف متظاهر وصلوا الى ساحة (هبيما) في تل ابيب حيث التظاهرات المركزية. وشارك في هذه الاحتجاجات شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيلي، شملت المعارضة الحزبية مثل حزب " يش عتيد" الذي يرأسه يائير لابيد(Yair Lapid)، والمعسكر الوطني بقيادة وزير الدفاع السابق بيني غانتس (Benny Gantz). ومؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجالات حقوق الإنسان منها " بتسليم"، والمركز الإسرائيلي لحقوق الانسان [12] .

كان للمؤسسة العسكرية موقفها الرافض لتلك التعديلات ايضا، اذا دعا الجنرال المتقاعد طال روسو (Tal Russo) ومعه 15 لواء سابق في سلاح المدرعات للتظاهرات، وخرج فيها مئات من جنود وضباط جيش الاحتياط وقدامى المحاربين في المؤسستين العسكرية والأمنية ووحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي، الذين عدوا خطة الاصلاح "انقلاباً على الجهاز القضائي يزعزع أركان الديمقراطية ويمس بقدرات الجيش الاسرائيلي". [13] .

كما اعرب بيني غانتس عن خشيته من اندلاع حرب اهلية في (إسرائيل) واضاف في تغريده له " اعتقد ان لا احد يريد ذلك، لكن التدهور على منحدر سلبي وخطر حدوث حرب اهلية يتزايد... هذه ليست نبوءات نابعة عن غضب، هذا كلام واقعي، انا أعيش داخل شعبي واري كيف نتفكك ". واعلن اكثر من مئة ضابط في سلاح

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

الجو الاسرائيلي في 21 آذار عن تصعيد خطواتهم، انهم لن يلتحقوا بالخدمة العسكرية إذا استمرت الحكومة في دفع قوانين تحد من سلطة القضاء وعدوها " ضد الديمقراطية"، والبدء بحملة جمع توقيعات شاملة لجميع أفراد الصف، لرفض الخدمة العسكرية، وعقد الضباط مؤتمرا صحفيا للتعليق على اصرار الحكومة الاسرائيلية على تمرير التعديلات، وطالبوا وزير الدفاع بالوقوف الى جانبهم " جيشك يتفكك أمام عينيك، نتوقع منك ان تقف وتقول انك ترفض هذه التشريعات. كما قدم ما يزيد عن 400 مسؤول سابق في الدوائر الامنية الاسرائيلية رسالة الى رئيس الدولة طالبوه فيها بالامتناع عن التوقيع على قوانين الاصلاح في حال اقرارها [14] .

نتيجة لتلك التطورات اعلن وزير الداخلية الاسرائيلي ايتمار بن جفير (Itamar Ben-Gvir) في 9 آذار في بيان مشترك له مع المفتش العام للشرطة يعقوب شبتاي(Yaakov Shabtai)، عن حركة تغييرات في مواقع قيادة الشرطة شملت عزل قائد شرطة تل ابيب من منصبة؛ بسبب عدم قمعه للمتظاهرين واتهامه بالتساهل مع حركة الاحتجاجات[15] .

دفعت تلك الاحداث رئيس الدولة حاييم هيرتزوغ (Chaim Herzog) للتدخل واعلن ان ما يحدث هو "أزمة عميقة وخطرة"، وحذر أن إسرائيل تمر بنقطة تحول، وشدد على مشاركته في جهود الوساطة والتحدث مع الاف الاشخاص لأسابيع، ثم عاد ليقول في خطاب له في 15 آذار " ان هذا يوم كارثة، فالشعب منقسم على نفسه، والاحداث تشير الى ذلك، ان الحرب الاهلية خط أحمر، لن اترك ذلك يحدث بأي شكل من الاشكال ... ان البلاد تواجه أزمة دستورية تاريخية بسبب خطة الاصلاح القضائي المثيرة للجدل... نحن في خضم خلاف عميق يمزق اواصر امتنا، وهذا التنازع يثير قلقي بشدة تماما كما يقلق كثيرين في أنحاء إسرائيل وفي الشتات اليهودي. أن معظم الاسرائيليين يريدون خطة تحقق العدالة والمساواة على حد سواء " . ومع استمرار التظاهرات طلب هيرتزوغ وقف عملية سن القوانين لفترة زمنية محددة لمنح الحكومة والمعارضة فرصة للتفاوض حول مشاريع القوانين [16] .

كان للمؤسسة القضائية موقف من هذه الخطة، إذ اعلنت رئيسة المحكمة العليا إستير حايوت (Esther Hayut) رفضها التعديلات المقترحة وأوضحت في خطاب لها" أن خطة الحكومة تهدف إلى "سحق المؤسسة القضائية وتوجيه ضربة قاضية إلى استقلاليتها وتغيير الهوية الديمقراطية للدولة جذريًا" [17] .

وقع 56 خبيرا قضائيا على عريضة احتجاج ضد خطة الحكومة الاسرائيلية لأضعاف الديمقراطية واستهداف جهاز القضاء. وجاء في العريضة " أن الائتلاف في إسرائيل يدرس خطوات تشريعية متنوعة ستضعف استقلالية المحاكم، وقدرتها على لجم انشطة الحكومة" . وعبر خبراء اقتصاديون اسرائيليون في رسالة مفتوحة عن التخوف من أن اصلاحا كهذا سيؤثر سلبا على الاقتصاد الاسرائيلي من خلال اضعاف سلطة القانون. كما وجه اكثر

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

من مئة مؤرخ إسرائيلي متخصصون في " تاريخ شعب إسرائيل" في الجامعات الاسرائيلية والامريكية انتقادات شديدة لحكومة نتنياهو واتهموها في عريضة لهم " بتشكيل خطر على وجود دولة اسرائيل والامة الاسرائيلية" [18] .

على الرغم من كل تلك التظاهرات والمواقف، استمر نتنياهو بإصراره على اقرار تلك الاصلاحات، واعلن في مؤتمر صحفي له يوم الخميس 23 آذار " انه سيتم تمرير تلك التشريعات وعلى الجميع أخذ الاوضاع على محمل الجد، وان يتم التوافق على الاصلاحات بإجماع" . دفع موقف نتنياهو ذلك الى قيام المستشارة القضائية للحكومة الاسرائيلية غالي بهاراف (Gali Baharav) ببعث رسالة له في 24 آذار حذرته فيها من ان تدخله في الانقلاب القضائي غير قانوني، واشارت الى ان في حال استمراره بخرق قرار المحكمة العليا فأنها ستعلن ان "نتنياهو كرئيس حكومة عاجز عن إدارة شؤون الحكم" [19] .

استمرت الخلافات داخل الحكومة الاسرائيلية، ففي 25 آذار دعا وزير الأمن يوآف غالانت (Yoav Galant) من خلال تصريح إلى وسائل الإعلام إلى وقف سن القوانين في الكنيست لمدة زمنية محددة لمنح فرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن التعديلات القانونية، وذلك بعد أن فشل في إقناع رئيس الحكومة بوقف سن التشريع لأنها "أحدثت خلافًا داخليًا يمثّل تهديدًا واضحًا وفوريًا للأمن القومي الإسرائيلي والخطر المحدق بوحدة الجيش والشعب". مما دفع نتنياهو الى أقالته. وعلى إثر تلك الاقالة انطلقت تظاهرات واسعة في عدد من المدن الإسرائيلية تعالت فيها الدعوات لوقف التشريعات في الكنيست ، الامر الذي دفع الهستدروت (نقابات العمال في إسرائيل) في 27 آذار إلى عقد اجتماع في مقرها ، شارك في هذا الاجتماع أرباب العمل ورؤساء البنوك وأصحاب شركات التكنولوجيا للتدخل واعلان الاضراب الشامل في جميع المرافق خلال يومين، وإذا ترافق ذلك مع تظاهرات المعارضة فإنها ستتضاعف لتصبح مليونيه [20].

كما دعت نقابة العاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية موظفي السفارات الإسرائيلية في جميع أنحاء العالم للانضمام إلى الإضراب احتجاجاً على التعديلات القضائية [21] .

على الجانب الاخر دعا اليمين أنصاره إلى التظاهر دعما لحكومة نتنياهو ومساندتا لها من اجل اقرار التشريع القضائي، تجمع عشرات الآلاف من مؤيدي الحكومة في حديقة ساشر بالقدس، توجهوا بها نحو المحكمة العليا، ودعوا الحكومة إلى عدم الانصياع للضغط والاستمرار في العمل كما هو مخطط، هتف المتظاهرون: "صوتنا ليس أقل أهمية من صوت الطيار"، في إشارة إلى التحذيرات الواسعة التي أطلقها طيارو الاحتياط في سلاح الجو الإسرائيلي بأنهم لن يخدموا إذا ما تضررت ديمقراطية إسرائيل، كما زعموا أن الإصلاح

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

سيُلحق الضرر بها. وهتف آخرون: "نعرف تمامًا لمن انتخبنا"، ورفع البعض لافتات كُتب عليها "إنهم يسرقون الانتخابات منا"، و "الشعب يريد إصلاحًا قضائيًا" [22] .

أمام تلك المواقف اضطر نتنياهو إلى الإعلان في 27 آذار عن " تعليق" سن القوانين إلى دورة الكنيست القادمة، وفي خطاب له قال " بعد اجرائه مشاورات سياسية مع عدد من شركائه في الائتلاف الحاكم، قال نتنياهو إنه تقرر تأجيل المصادقة النهائية على مشاريع القوانين المثيرة للجدل الى حين موعد انعقاد الدورة البرلمانية المقبلة والتي ستنطلق بعد 13 نيسان ... وانطلاقا من إحساسي بالمسؤولية الوطنية ومن رغبتي في منع حدوث شرخ في صفوف شعبنا، ولإعطاء فرصة حقيقية لإجراء نقاش ، قررت ان اجمد القراءتين الثانية والثالثة لمشروع القانون في الكنيست " [23] .

على الرغم من اعلان نتنياهو فإن ذلك لم يُوقف الاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي، اذ أعلنت 34 منظمة احتجاجية من بين نحو 130 منظمة احتجاجية في اسرائيل الاستمرار في التظاهرات ضد " اصلاح القضاء"، مؤكدين انهم لن يسقطوا فيما سموه " خداع" رئيس الوزراء نتنياهو [24] .

تناقلت وسائل الاعلام الاسرائيلية في 30 آذار 2023 بأنه تم التوصل الى اتفاق للعدول عن قرار إقالة وزير الدفاع الاسرائيلي يوآف غالانت، شريطة ان يقدم اعتذارا عما ادلى به من تصريحات طالب فيها بتجميد التعديلات القضائية، وافق غالانت عن الاعتذار عن توقيت التصريحات وليس فحواها [25] .

2_ الموقف الامريكي :

سعت إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن(Joe Biden) [26]، منذ اعلان نتنياهو عن إجراء " الاصلاح القضائي"، محاولاتٍ لثنيه عن المضي فيها، جاء ذلك السعي في البداية على شكل نصائح من خلال اجتماعات مع المسؤولين الإسرائيليين، قبل أن تنتقل إلى العلن في مرحلة لاحقة مع إصرار نتنياهو على المضي في خطته. وهذا ما سنطلع عليه.

أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن(Antony Blinken) [27]، اثناء مؤتمر صحافي عقده في مدينة القدس "إن علاقة البلدين قائمة على التزام مشترك بـ المبادئ والمؤسسات الديمقراطية الأساسية، ويجب إعادة النظر بالقوانين التي تعارض ذلك" [28] . ومع تصاعد الاحتجاجات الشعبية وانتقال الجدل إلى داخل المؤسسات الإسرائيلية، تدخّل الرئيس بايدن شخصيًا في اتصالٍ مع نتنياهو في 19 آذار، وعلى الرغم من "كلمات بايدن الحازمة" بشأن ضرورة "متابعة التغييرات الأساسية للنظام القضائي" بأوسع قاعدة ممكنة من الدعم الشعبي فإن نتنياهو اختار تجاهلها. ولم تجد تحذيراتُ عددٍ من قادة اليهود الأميركيين من تداعيات سياسة

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

نتنياهو على الوضع الداخلي الإسرائيلي وعلى العلاقة التحالفية مع الولايات المتحدة لدى نتنياهو آذانًا صاغية [29].

وتسبّب قرار نتنياهو إقالة وزير الدفاع يوآف غالانت ، أواخر آذار، في أزمة في العلاقات الاسرائيلية – الأمريكية، إذ عقّب مجلس الأمن القومي الأميركي على تلك الاقالة بالقول: "إننا نشعر بقلق عميق إزاء التطورات الجارية في إسرائيل، بما في ذلك تأثيرها المحتمل في الجاهزية العسكرية التي أشار إليها الوزير غالانت، ما يؤكد الحاجة الملحّة إلى التوصل إلى حل وسط"[30]. كما عبر الرئيس الامريكي من خلال رسالة شديدة اللهجة الى نتنياهو عن غضب البيت الابيض من اقاله نتنياهو لجنرالات، وطالبه بلهجة قاسية بالتراجع فورا عن التعديلات القضائية [31] .

يرى الباحث ان الموقف الامريكي هذا ربما يعود الى خشيت إدارة بايدن أن يؤدي اقاله غالانت إلى إخراج الشخص الذي في مقدورها التحاور معه داخل حكومة نتنياهو في سياق وجود وزراء متطرفين.

نشرت المتحدثة باسم البيت الابيض كارين جان بيير (Karen Jean Pierre) بياناً اعربته فيه عن رغبه بايدن بان يتم تسوية الامر "أن التغييرات الجذرية في الديمقراطية لكي تكون دائمة، يجب أن تحظى بإجماع واسع قدر الإمكان. ومن المؤسف أن التصويت اليوم جرى بأضعف أغلبية ممكنة... ستواصل الولايات المتحدة دعم جهود الرئيس هرتسوغ والقادة الإسرائيليين الآخرين في سعيهم لبناء إجماع أوسع من خلال الحوار السياسي" [32] .

اما على مستوى المنظمات اليهودية الأميركية فقد حذر 255 مستثمرا يهوديا امريكيا رئيس الوزراء الاسرائيلي، في رسالة من وقف استثماراتها في حال مضت الحكومة في قوانين تحد سلطة القضاء. واضافت الرسالة " نود ان نعلن عن استيائنا العميق من التغييرات المقترحة على النظام القضائي والقانوني في البلاد، نحن ندرك أنه لا يوجد نظام مثالي، وأن الكثيرين يشعرون بالحاجة الى اصلاح النظام... سيشعر العديد من القادة في مجتمع الاعمال بأنهم مجبرون على إعادة تقييم اعتمادهم على اسرائيل كوجهه استراتيجية للاستثمار " [33] .

على الرغم من اضطرار نتنياهو، تحت وطأة الضغوط الداخلية والخارجية، إلى الإعلان عن "تأجيل النظر في خطة التعديلات" الا ان ذلك لم يُرضِ إدارة بايدن التي استخدمت نبرة أكثر حدة في مطالبتها الحكومة الإسرائيلية بالتخلي كليًا عن هذا المسار، إذ اعلن بايدن في 28 آذار " أنا أشعر بالأسف، وقلق للغاية لاستمرار إسرائيل على هذا النحو، من خطة الاصلاح القضائي ونتائجها على مستقبل إسرائيل، أمل ان يتراجع نتنياهو عنها نهائياً، لن توجّه دعوة إلى نتنياهو لزيارة البيت الأبيض في المستقبل القريب " [34] .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

اثارت المواقف الامريكية الوزير إيتمار بن جفير (Itamar Ben-Gvir) الذي وجه انتقادا شديد اللهجة للرئيس الامريكي بايدن وإدارته، وقال إن عليهم " ان يفهموا ان اسرائيل هي دولة مستقلة، وليست نجمة اخرى في علم الولايات المتحدة"، كما اتّهم مقربون من نتنياهو إدارة بايدن بتمويل الاحتجاجات ضد حكومته [35] .

اتّهمت المعارضة الإسرائيلية نتنياهو وحكومته بالإضرار بالعلاقة مع الحليف الأميركي، ومع تزايد التوتر في علاقة نتنياهو وحكومته بالإدارة الأميركية، سارع نتنياهو إلى محاولة احتواء الموقف، وأعلن خلال كلمة متلفزة له بتاريخ 29 آذار 2023 في قمة الديمقراطية التي نظمها الرئيس الامريكي جو بايدن " عرفت إسرائيل والولايات المتحدة اختلافات في الراي من وقت لآخر، لكنني احرص على تأكيد أن التحالف بين أكبر ديمقراطية في العالم وبين إسرائيل الديمقراطية في قلب الشرق الاوسط، راسخ لا يتزعزع، وما من شيء قادر على ان يغير ذلك "[36] .

مما تقدم يتبين لنا ان الخلافات والانقسامات الرسمية والشعبية داخل (إسرائيل) شجعت إدارة بايدن لتتدخّل في قضية داخلية إسرائيلية. أما عن موقف المنظمات اليهودية الأميركية فعلى الرغم من حرصها على التحالف الأميركي – الإسرائيلي، فإن كثيرًا منها يعارض حكومة نتنياهو وسياساتها، ويرى أنها تضرّ بالعلاقة بالولايات المتحدة.

الخاتمة :

في ختام هذا البحث، يرى الباحث أن مشروع قانون الإصلاح القضائي في (إسرائيل) عام 2023 الذي تقدمت به الحكومة مثل لحظة مفصلية في تاريخ (إسرائيل) إذ لم تقتصر تداعياتها على مجرد نقاشات قانونية أو سياسية، بل كشفت عن صدامات عميقة هددت النسيج الاجتماعي والسياسي الإسرائيلي، وأثار جدلاً وانقساماً داخل المجتمع الإسرائيلي وخارجه، إذ انقسمت الآراء والمواقف حول أهداف هذا الإصلاح، وتأثيره على النظام الديمقراطي في إسرائيل، وأثار بالوقت ذاته قلقاً من قبل الولايات المتحدة.

فعلى مستوى الموقف الإسرائيلي: رأى المؤيدون للإصلاح، وعلى رأسهم الحكومة الإسرائيلية، أنه يهدف إلى إعادة التوازن بين السلطات الثلاث، وتقوية سلطة الكنيست المنتخبة، وتقليل تدخل القضاء في القرارات الحكومية. بينما يرى المعارضون، وهم قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، بمن فيهم عسكريون وقضاة وأكاديميون، أن الإصلاح يشكل تهديداً خطيراً لاستقلال القضاء، وسيادة القانون، والديمقراطية الإسرائيلية. وقد شهدت إسرائيل احتجاجات واسعة، وإضرابات عامة، وانقسامات سياسية حادة، كادت ان تؤدي الى حرب اهلية، عكست عمق الخلاف حول هذا الموضوع.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

اما الموقف الأمريكي: فقد اعلنت عن قلقها بشأن تأثير قانون الإصلاح على الديمقراطية الإسرائيلية، ودعت إلى التوصل إلى توافق وطني حوله. وأكد مسؤولي الولايات المتحدة على أهمية الحفاظ على استقلال القضاء، وسيادة القانون، ودعت إلى الحوار والتوافق بين الأطراف الإسرائيلية المختلفة، لتجنب المزيد من الانقسام والتصعيد.

إن تحليل هذه الأزمة يكشف لنا التعقيدات الكبيرة بين السياسة الداخلية والخارجية. فالانقسامات الداخلية في (إسرائيل) لم تعد محصورة داخل حدودها، بل امتدت لتؤثر على مواقف حليفها الأهم وتوقعاته، مما يستوجب ضرورة تحقيق الاستقرار الداخلي والوحدة الوطنية من اجل تحقيق مصالحها الدولية والحفاظ على الدعم الاستراتيجي.

الهوامش :

1( ) الكنيست: هو البرلمان الإسرائيلي، ويعد الهيأة التشريعية والسلطة العليا في هرم (إسرائيل)، وتعود هذه التسمية، حسب اعتقادهم إلى التنظيم التشريعي المعروف باسم (هنكنسيت هغيدولا)، وتعني المجلس الكبير، أبان عهد الهيكل الثاني. ويضم الكنيست في عضويته 120 عضواً. وهذا العدد له مدلول ديني منذ القدم فاليهود يحافظون على الشكليات من دون النظر إلى الزيادة في عدد السكان. ينظر: الياس شوفاني، نظام الحكم دليل إسرائيل العام، بيروت، 2004، ص 21 .

2( ) حامد ربيع، من يحكم في تل أبيب، بيروت، 1975، ص 145 .

(3) Asher Zidon , Knesst the Perfume of Israel, new york, 1976, p. 290

(4) وثيقة إعلان قيام دولة إسرائيل صدرت في 14 أيار 1948، وابرز ما تضمنته إعلان قيام (دولة إسرائيل) في أرض فلسطين. اما قوانين الأساس فهي عبارة عن قوانين برلمانية صدرت تدريجيًا منذ عام 1958، وتحل محل الدستور الرسمي في(إسرائيل) وتعد أعلى مرتبة في النظام القانوني الإسرائيلي وتتمتع بمكانة دستورية.
تنظيم تلك القوانين عمل مؤسسات الدولة الرئيسية إذ تحدد صلاحيات ووظائف الكنيست، الحكومة، القضاء، رئيس الدولة، الجيش، وغيرها. ومن هذه القوانين: قانون أساس: الكنيست، وقانون أساس الحكومة، وقانون أساس القضاء وغيرها. للتفاصيل ينظر:
مقال منشور على الرابط الالكتروني:Who Needs a Constitution?

https://web.archive.org/web/20161214072534/http://israelsdocuments.blogspot.

(5) Asher Zidon , op. cit., p. 292

(6) منير فخر الدين، دليل اسرائيل العام لعام 2020، بيروت، 2021، ص 149 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

(7) المصدر نفسه ، ص 198 .

(8) بنيامين نتانياهو: ولد في 21 تشرين الأول 1949 في مدينة القدس، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المعمارية ، كما درس العلوم السياسية في جامعة هارفارد ، شغل عدة مناصب من بينها: مقاتل وضابط في الوحدة النخبوية التابعة للجيش الاسرائيلي، ورئيس حزب الليكود، ونائبًا لرئيس البعثة الدبلوماسية في الولايات المتحدة (1982_1984)، ومندوب إسرائيل في الأمم المتحدة (1984_1988)، ووزير في حكومات إسرائيل عدة، وعضو كنيست منذ الكنيست الثانية عشرة وحتى الكنيست العشرين. اصبح رئيسا للوزراء خلال المدة من 1996 إلى 1999، ومرة اخرى 2009 إلى 2021 ، وشغل المنصب منذ 29 كانون الاول 2022 ولغاية الان. ينظر: بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري، عمان، 2015 .

9( ) أمجد عبيدي وليلي أبو رجلية، التغيرات القضائية التي أجرتها الحكومة الاسرائيلية واثرها على المشروع الصهيوني، بيروت، 2023، ص 10 .

(10)Rafi Nets-Zehngut, Pioneering Study Regarding the Israeli 2023 Judicial Reform,Tel Aviv ,2024, p, 26 .

11( ) المركز الفلسطيني للأعلام، على الموقع الالكتروني: https://palinfo.com/

12( ) المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، تداعيات فشل نتنياهو في سنّ قوانين الخطة القضائية وآفاق الأزمة السياسية في إسرائيل، قطر، 2023، ص4 .

13( ) محسن محمد صالح وآخرون، اليوميات الفلسطينية لسنة 2023، بيروت، 2024، ص 138 .

14( ) Keller-Lynn, Carrie. "Gantz says judicial reform plan will lead to 'civil war'; urges Israeli masses to take to the streets". The Times of Israel, 9 January 2023.

15( ) المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، تداعيات فشل نتنياهو في سنّ قوانين الخطة القضائية وآفاق الأزمة السياسية في إسرائيل، المصدر السابق، ص5 .

16( ) المصدر نفسه، ص 6 .

17( ) أمجد عبيدي وليلي أبو رجلية، التغيرات القضائية التي أجرتها الحكومة الاسرائيلية واثرها على المشروع الصهيوني، بيروت، 2023، ص 19 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

(18) Shaimaa Khalil & Ali Abbas Ahmadi , Israel Supreme Court strikes down judicial reforms,1 January 2024,: مقال منشور على الرابط الالكتروني https://www.bbc.com/news/world

19( ) محسن محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص 144 .

20( ) أمجد عبيدي وليلي أبو رجلية، المصدر السابق، ص34 .

21( ) صحيفة النهار، 2023/3/27 ، على الرابط الالكتروني:

https://web.archive.org/web/20230327122517/https://www.annahar.com/arabic/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-

(22)https://www.timesofisrael.com/in-first-tens-of-thousands-rally-to-back-overhaul-ministers-promise-it-will-pass/

(23) Netanyahu backs down on judicial reform … for now , https://www.gzeromedia.com/news/watching/netanyahu-backs-down-on-judicial

24() محسن محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص 149 .

(25) The Law Library of Congress, Israel: Proposed Judicial Reforms April 2023, Washington, 2024, p. 15.

26() جو بايدن: ولد في ولاية بنسلفانيا في 20 تشرين الثاني 1942، حصل على شهادة الدكتوراه من كلية الحقوق بجامعة سيراكيوز، انتخب رئيسا للولايات المتحدة الامريكية عام 2021، شهدت مدة حكمة العديد من الأحداث المهمة منها الانسحاب من أفغانستان، والحرب الروسية الأوكرانية. ينظر: الموقع الرسمي للبيت الأبيض https://www.whitehouse.gov/ : .

27() أنتوني بلينكن : ولد في مدينة نيويورك في 16 نيسان 1962، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة كولومبيا، تسنم مناصب عديدة في إدارتي الرئيسين بيل كلينتون وباراك أوباما، منها مستشار الأمن القومي ، ونائب وزير الخارجية، و وزير الخارجية في إدارة الرئيس جو بايدن. ينظر : موقع وزارة الخارجية الأمريكية: https://www.state.gov/

28( ) المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أزمة العلاقات الأمريكية_ الإسرائيلية وخطة الاصلاح القضائي في إسرائيل ، قطر، 2023، ص 2 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

(29) Toluse Olorunnipa & John Hudson, "As Israel Erupts, Biden Faces Politically Volatile Pressures," The Washington Post, 27/3/2023,

مقال منشور على الرابط الالكتروني: , at: http://bit.ly/3U9Gamu

(30)The Law Library of Congress, op. cit., p. 17 .

31( ) محسن محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص 150 .

(32) Statement from White House Press Secretary Karine Jean-Pierre on Israel Judicial Reform

منشور على الرابط الالكتروني: https://il.usembassy.gov/statement-from-white-house-press-secretary-karine-jean-pierre-on-israel-judicial-reform/

33( ) المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أزمة العلاقات الأمريكية_ الإسرائيلية وخطة الاصلاح القضائي في إسرائيل، المصدر السابق ، ص 4 .

(34) US calls Israel's passage of judicial overhaul law 'unfortunate' https://www.aljazeera.com/news/2023/3/28/us-calls-israels-passage-of-judicial-overhaul-law-unfortunate

35( ) محسن محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص 148 .

(36) Toulouse Olorniba and John Hudson, op. cit.

المصادر

اولاً: الكتب:

أ: العربية :

1. الياس شوفاني، نظام الحكم دليل إسرائيل العام، بيروت، 2004 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

2. أمجد عبيدي وليلي أبو رجلية، التغيرات القضائية التي أجرتها الحكومة الاسرائيلية واثرها على المشروع الصهيوني، بيروت، 2023 .

3. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أزمة العلاقات الأمريكية_ الإسرائيلية وخطة الاصلاح القضائي في إسرائيل ، قطر، 2023 .

4. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، تداعيات فشل نتنياهو في سنّ قوانين الخطة القضائية وآفاق الأزمة السياسية في إسرائيل، قطر، 2023 .

5. بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري، عمان، 2015 .

6. حامد ربيع، من يحكم في تل أبيب، بيروت، 1975 .

7. محسن محمد صالح وآخرون، اليوميات الفلسطينية لسنة 2023، بيروت، 2024 .

8. منير فخر الدين، دليل اسرائيل العام لعام 2020، بيروت، 2021 .

المصادر العربية المترجمة للغة الانكليزية

1. Elias Shoufani, The System of Government: A General Guide to Israel, Beirut, 2004.
2. Hamed Rabie, Who Rules in Tel Aviv, Beirut, 1975.
3. Munir Fakhreddine, A General Guide to Israel for 2020, Beirut, 2021.
4. The Arab Center for Research and Policy Studies, The Implications of Netanyahu's Failure to Enact the Judicial Plan Laws and the Prospects of the Political Crisis in Israel, Qatar, 2023.
5. Amjad Obaidi and Laila Abu Rajlieh, The Judicial Changes Undertaken by the Israeli Government and Their Impact on the Zionist Project, Beirut, 2023.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

6. The Arab Center for Research and Policy Studies, The Crisis of US-Israeli Relations and the Judicial Reform Plan in Israel, Qatar, 2023.
7. Mohsen Mohammed Saleh and others, The Palestinian Diaries for 2023, Beirut, 2024.
8. Benjamin Netanyahu, A Place Under the Sun, translated by Muhammad Awda Al-Duwairi, Amman, 2015.

ب: الانكليزية

1. The Law Library of Congress, Israel: Proposed Judicial Reforms April 2023, Washington, 2024 .
2. Rafi Nets-Zehngut, Pioneering Study Regarding the Israeli 2023 Judicial Reform,Tel Aviv ,2024 .

ثانياً/ المواقع الالكترونية :

1. مقال منشور على الرابط الالكتروني:https://en.idi.org.il/tags-en/47383
2. Asher Zidon , Knesst the Perfume of Israel, new york, 1976 .
3. الموقع الرسمي للبيت الأبيض: https://www.whitehouse.gov/
4. المركز الفلسطيني للأعلام، على الموقع الالكتروني:https://palinfo.com /

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 21, Issue 41, (2025), PP:55-73

5. Keller-Lynn, Carrie. "Gantz says judicial reform plan will lead to 'civil war'; urges Israeli masses to take to the streets". The Times of Israel, 9 January 2023.

6. موقع وزارة الخارجية الأمريكية: https://www.state.gov/

7. Shaimaa Khalil & Ali Abbas Ahmadi , Israel Supreme Court strikes down judicial reforms,1 January 2024,: مقال منشور على الرابط الالكتروني https://www.bbc.com/news/world

8. Netanyahu backs down on judicial reform … for now , https://www.gzeromedia.com/news/watching/netanyahu-backs-down-on-judicial

9. Toluse Olorunnipa & John Hudson, "As Israel Erupts, Biden Faces Politically Volatile Pressures," The Washington Post, 27/3/2023,

, at: http://bit.ly/3U9Gamu :مقال منشور على الرابط الالكتروني

10. Statement from White House Press Secretary Karine Jean-Pierre on Israel Judicial Reform

منشور على الرابط الالكتروني: https://il.usembassy.gov/statement-from-white-house-press-secretary-karine-jean-pierre-on-israel-judicial-reform/

11. US calls Israel's passage of judicial overhaul law 'unfortunate' https://www.aljazeera.com/news/2023/3/28/us-calls-israels-passage-of-judicial-overhaul-law-unfortunate